

المحاسبة في إطار مراقبة تطبيق الإجراءات المتعلقة بجائحة كوفيد-19

الدروس المستخلصة من الميدان

آنا ميريام روكاتيلو
محمد سوما
سبتمبر 2021

المقدمة

جدول المحتويات

1	المقدمة
2	أوغندا
4	لبنان
5	كينيا
6	كولومبيا
8	الخلاصة

مع انطلاق حملات التلقيح ضد كوفيد-19 في العديد من البلدان، تستعدّ الدول لإعادة الفتح عقب الأزمة الصحية التي ألمت بها بسبب تفشي فيروس كورونا المستجدّ الذي أصاب أكثر من 185 مليون شخص وأودى بحياة ما يزيد عن 4 ملايين شخص حول العالم. زعزت هذه الأزمة اقتصادات العالم وأحدثت شللاً في سُبل العيش، وعرّضت مجتمعات كثيرة لخطر زيادة نسبة الفقر وظاهرة عدم المساواة بمختلف أشكالها. وبحسب توقعات الخبراء، ستحتاج بعض المجتمعات إلى فترةٍ طويلةٍ للتعافي من آثار الجائحة، وتحديدًا تلك التي تتّصف باقتصاداتٍ هشّة وهياكل اجتماعية ضعيفة.

أعلنت منظمة الصحة العالمية أنّ وباء كوفيد-19 قد بلغ مستوى الجائحة العالمية في 11 آذار/مارس 2020، بعد أن اكتُشف الفيروس للمرة الأولى في مقاطعة ووهان الصينية في كانون الأوّل/ديسمبر 2019. ووجّهت المنظمة نداءً ناشدت الدول فيه لاتخاذ إجراءات فورية نظرًا إلى "المستويات المُفرّعة لتفشي المرض ووخامته".¹ انتشرت الجائحة بسرعة البرق في المجتمعات وعبر الحدود وبلغت مستوىً مقلقاً من الخطورة، فأصبحت حالة طوارئٍ صحيّة عامّة، ما دفع الدول إلى فرض الإغلاق التام، وعزل المجتمعات الخاضعة للحجر الصحي، وفرض قيود على بعض الحقوق، منها حرّية التنقل.²

إنّ تفشيّ جائحة كوفيد-19 غير المسبوق على صعيد العالم يؤكّد على واجب الدول بحماية الحقّ الطبيعي في الحياة، وبالتالي الحقّ في الصحة. ومن أجل إنقاذ الأرواح في ظلّ هذه الظروف، يتعين على الدول كسر سلسلة انتقال العدوى والحدّ من انتشار الفيروس. تسمح قوانين حقوق الإنسان الوطنية والدولية للدول بتعليق بعض الحقوق لفترة مؤقتة واللجوء إلى صلاحيات خاصّة قد تُعتبر انتهاكًا للحريات المدنية في الظروف العادية. فالحاجة إلى حماية المصلحة العامّة تُبرّر هذه الإجراءات.

1 الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد-19 في 11 آذار/مارس 2020، منظمة الصحة العالمية، <https://www.who.int/ar/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020>.

2 بادرت عدة بلدان حول العالم إلى إصدار ترتيبات تنفيذية لفرض القيود، ومنها كينيا وأوغندا ولبنان وكولومبيا. في كينيا، تمّ إصدار "قواعد الصحة العامة (تدابير تقييد التنقل والإجراءات ذات الصلة لمكافحة كوفيد-19)، 2020". وفي أوغندا، تمّ إصدار "قواعد الصحة العامة (لمكافحة كوفيد-19)، 2020 (الصلك القانوني رقم 52 لعام 2020)" (<https://ulii.org/akn/ug/act/si/2020/52/eng@2020-05-20>). وفي لبنان، أصدر مجلس الوزراء أول القيود المرتبطة بمكافحة كوفيد-19 في 15 آذار/مارس 2020، وقد نصت على فرض حظر التجول، وإغلاق الشركات والمؤسسات الحكومية، ومنع اللقاءات والتجمعات العامة (www.pcm.gov.lb/Library/Files/Decision%20n1%2015-3-2020.pdf). وفي كولومبيا، تمّ الإعلان في المرسوم رقم 417 الصادر في 17 آذار/مارس 2020 عن حالة طوارئ اقتصادية واجتماعية وبيئية تسمح للحكومة بإصدار قوانين من خلال مراسيم حصرية لمكافحة أزمة كوفيد-19 (<https://coronaviruscolombia.gov.co/Covid19/docs/decretos/>). وصدرت مراسيم إضافية لاحقًا لتمديد حالة الطوارئ. وأعلن الرئيس دوكي في 26 آذار/مايو 2021 عن تمديد إضافي لفترة 90 يومًا.

وسرعان ما اتضح أنَّ جائحة كوفيد-19 ليست مجرد أزمة صحية عالمية - بل تحولت أيضًا إلى أزمة مرتبطة بحقوق الإنسان. فمنذ تفشي فيروس كورونا، سارعت البلدان إلى إغلاق حدودها، وإعلان حالات الطوارئ، وفرض حظر التجول ومنع السفر، وتطبيق الإغلاق التام في المجتمعات. ولإنفاذ هذه التدابير الطارئة، استعانت الدول بالقوى الأمنية، إلا أنَّ بعض القوى الأمنية قد تورّطت في انتهاكات حقوق الإنسان على نطاقٍ واسع، بما في ذلك ممارسة التعذيب والقتل وترهيب الأشخاص غير الملتمزين بتعليماتهم. وحتى في البلدان التي لم تُعلن حالة الطوارئ، فُرضَ الإغلاق التام على المجتمعات، وتم تقييد حرية التنقل، بالإضافة إلى منع التجمّعات العامّة وإغلاق الشركات لفترة مؤقتة.

وعلى الرغم من أنَّ القانون الوطني والدولي يسمح في حالات الطوارئ، كما سبقت الإشارة، بعدم التقييد ببعض الحقوق الفردية مثل حرية التنقل، إلّا أنّها ينبغي أن تلتزم تلك القيود التزامًا صارمًا بمبادئ التناسب وعدم التمييز. إنَّ بعض البلدان التي يعمل فيها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومنها أوغندا ولبنان وكينيا وكولومبيا، هي من الدول التي لجأت أجهزتها الأمنية إلى قوّة السلاح لفرض سلطتها بموجب تدابير الطوارئ، واستخدمت غالبًا وسائل عنيفة لمنع الناس من التجول في الشوارع. فقد أسفرت استجابات البلدان لأزمة الصحة العامّة عن عنف وإهمال. وبالرغم من أنَّ معظم هذه الانتهاكات ارتكبتها القوى الشرطية الشرعية، لاحظنا اتّجاهًا متزايدًا لاستخدام القوّة شبه العسكرية وغيرها من القوّة غير المؤسسية أو مجموعات الرقابة غير الرسمية المؤلفة من المواطنين لمراقبة إنفاذ تدابير الطوارئ.

تُحلّل هذه الدراسة بإيجاز الاتّجاهات الناشئة في مراقبة تطبيق الإجراءات من قِبَل مجموعات غير رسمية، ومواقف الشرطة النظامية القاسية لمراقبة تطبيق الإجراءات خلال فترة تفشي الجائحة في أربعة بلدان: أوغندا ولبنان وكينيا وكولومبيا. وقد اختيرت هذه البلدان بناءً على عمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية الطويل الأمد فيها. ورغم اختلاف السياقات في كلّ من هذه البلدان، إلّا أنّ حكوماتها اتخذت إجراءات مماثلة وظهرت النتائج نفسها تقريبًا: انتهاكات مستشرية وواسعة النطاق تنال من حقوق الإنسان. وبسبب ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في تلك البلدان، لم تكن هناك أيّ ضمانات لضبط استخدام التدابير الاستثنائية ومنع ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. أدّى تفشي الجائحة، مع ما رافقها من تداعيات اجتماعية واقتصادية، إلى ظهور أزمات واضطرابات في مختلف أقطار العالم وبدرجات متفاوتة؛ ومع ذلك، تبقى جميع الدول مُلزّمة باحترام حقوق الإنسان الفردية وحماية الأفراد من انتهاك تلك الحقوق.

تتناول هذه الدراسة أيضًا كيفية بروز الجماعات المسلّحة وكيف بسطت سيطرتها في المجتمعات التي لا تحظى بوجود حكومي، وفرضت حالات الطوارئ وتدابير الإغلاق التام، من دون مراعاة مبادئ التناسب وعدم التمييز. في البلدان الأربعة التي شملتها الدراسة، لجأت الشرطة النظامية والقوّة شبه العسكرية إلى زيادة صلاحياتها، وأساءت استخدامها على نطاقٍ واسع، كنتيجة مباشرة لتفشي جائحة كوفيد-19. ويُعتبر أسلوب العمل الذي اعتمدته بعض هذه القوى الأمنية أكثر فتكًا من الفيروس - فكشفت النقاب عن مكامن الضعف العميقة في بعض هذه الأنظمة الديمقراطية.

أوغندا

في أوغندا، لعبت وحدات الدفاع المحليّة دورًا رئيسيًا في إنفاذ الإجراءات المتعلقة بمكافحة كوفيد-19. وقد تمّ إنشاء هذه الوحدات في العام 2018 استجابةً لتصاعد معدّلات جرائم القتل في العاصمة كامبالا.³ فقد شهدت كامبالا سلسلة من جرائم القتل وقع ضحيتها الكثيرون، وبينهم مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى، مثل المدّعي العام وعدد من المسؤولين عن إنفاذ القوانين. ولم تُعرف بعد هوية مرتكبي جرائم القتل هذه. يعود النموذج الأمني الذي تعتمده وحدات الدفاع المحليّة إلى تسعينات القرن الماضي، إذ قامت كلّ قرية بتجنيد بعض الرجال للمساعدة في ضبط الأمن في منطقتهم؛ وكان "توكيلهم" محصورًا بهذه البقعة الجغرافية بالتحديد.⁴ إلّا أنّ وحدات الدفاع المحليّة التي أنشئت مؤخرًا نالت موافقة الرئيس ووضعت

3 أوغندا تعزم إنشاء قوّة جديدة لجعل كامبالا آمنة" (Uganda to Set up New Force to Make Kampala Safe)، بي بي سي، 6 تشرين الثاني/نوفمبر، 2018.

4 راجع: "تشرح قوّة الدفاع الشعبية الأوغندية سبب نشر وحدات الدفاع المحليّة خارج مناطقها الأصلية"، UPDF Explains Why LDUs، 9 تموز/يوليو، 2020.

تحت قيادة الجيش المباشرة⁵ ونظرًا للحوافز الموعودة وانعدام فرص العمل في أماكن أخرى، انضم العديد من الشباب إلى هذه الوحدات. غير أن بعض الجمعيات الحقوقية أعربت عن مخاوفها حيال تجنيد الأطفال أيضًا في صفوف وحدات الدفاع المحلية⁶. وما من قانون صريح لإنشاء وحدات الدفاع المحلية، إلا أن الجيش أطلق في كانون الثاني/يناير 2020 عملية دمج أعضاء وحدات الدفاع المحلية البالغ عددهم 20.000 في صفوفه⁷.

تعدّ أوغندا من البلدان الأفريقية المُعرّضة لخطر التضرّر الشديد من تفشي هذه الجائحة. فحتى قبل أن يصبح البلد بؤرةً لكوفيد-19، بدأت السلطات الأوغندية بتطبيق تدابير قمعية من خلال إطلاق العنان لوحدات الدفاع المحلية وعناصر أمن الدولة من أجل فرض الإغلاق التامّ وتدابير طارئة أخرى. وفي آذار/مارس 2020، فرضت الحكومة سلسلةً من القيود، بما في ذلك حظر النقل العام، وإغلاق المدارس، وتعليق عمل كافة الأسواق غير الغذائية، وفرض حظر التجول من غروب الشمس حتى شروقها⁸. وفي تلك الفترة، كانت أوغندا قد سجّلت حالة واحدة مؤكّدة فقط ولم تكن قد سجّلت أيّ حالة وفاة⁹. ومع ذلك، اتخذت الحكومة تدابير مشدّدة لمنع انتشار الفيروس. وبحلول شهر تمّوز/يوليو 2020، كانت القوّة المفرطة التي استخدمتها السلطات الأوغندية قد تسبّبت بموت الأوغنديين أكثر من فيروس كوفيد-19. ففي حين أودى الفيروس بحياة أربع ضحايا فقط، كانت وحدات الدفاع المحلية قد قتلت 12 شخصًا في أنحاء مختلفة من البلاد¹⁰.

وتمّ تجاهل الجزء الأكبر من الشكاوى العامة المرفوعة إلى الحكومة ضدّ وحدات الدفاع المحلية، لا بل أن السلطات دافعت عن وحدات الدفاع المحلية، مؤكّدة أن معظم عناصر هذه الوحدات قد تلقوا تدريبًا جيدًا، وأشارت إلى أن الأفراد الذين ارتكبوا "أخطاء" خضعوا لإجراءات تأديبية¹¹. تكثر الأدلّة التي تُثبت عدم احترام وحدات الدفاع المحلية لحقوق الإنسان بشكلٍ فاضح¹². ولكنّ عددًا قليلًا فقط من أعضاء وحدات الدفاع المحلية قد مثلوا أمام المحكمة وأدينوا بالسجن المؤبد بتهمة قتل مدنيين¹³. في المقابل، نجا من العقاب معظم الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الواضح أن هذا القصور في محاسبة المرتكبين على أفعالهم يُعزّز مبدأ الإفلات من العقاب ويجعلهم يشعرون بأنهم مُحصّنون.

تحت وطأة الغضب الشعبي، عمدت الحكومة إلى سحب وحدات الدفاع المحلية مؤقتًا - من أجل إجراء تدريب تشيبي بحسب ما تمّ تداوله، على الرغم من رفض السلطات الاعتراف بأعمال العنف والإساءة التي وقعت. تقدّم الجيش الأوغندي بالاعتذار من الشعب في عدّة مناسبات عن التصرفات الصادرة عن وحدات الدفاع المحلية، موضحًا أنه سيتمّ سحبها بالتزامن مع تخفيف إجراءات الإغلاق التامّ - إنّما من دون الإشارة إلى أن هذا القرار يستند إلى ممارسات هذه الوحدات حيال حقوق الإنسان، الأمر الذي لم يُعالج حتى الآن¹⁴.

5 "وحدات الدفاع المحلية في كامبالا تتلقّى الأوامر من الجيش"، Kampala LDUs to Receive Orders from Army، ذي انديبننت (The Independent)، 25 آذار/مارس، 2019.

6 هيومن رايتس ووتش، الأطفال المسروقون: الاختطاف والتجنيد في شمال أوغندا Abduction and Recruitment in Northern Uganda، العدد 7 (أ) (آذار/مارس 2003): 19-20، الجزء 5، "تجنيد الأطفال من قبيل القوّات الأوغندية" Child Recruitment by Ugandan Forces.

7 "قيادة الجيش تعتزم إدماج خريجي وحدات الدفاع المحلية في قوّة الدفاع الشعبية الأوغندية" Army Leadership to Integrate Graduate LDUs into UPDF، ذي انديبننت (The Independent)، 11 كانون الثاني/يناير، 2020.

8 راجع: "موسيفيني يُعلّق النقل العام لمدة 14 يومًا" (Museveni Suspends Public Transport for 14 days)، ديلي مونيتور (Daily Monitor)، 25 آذار/مارس، 2020.

9 راجع: "أوغندا تؤكد أول إصابة بفيروس كورونا" (Uganda Confirms First Coronavirus Case)، ديلي مونيتور (Daily Monitor)، 22 آذار/مارس، 2020.

10 راجع: "كوفيد-19: موت الأوغنديين على يد عناصر الأمن" (COVID-19: How Ugandans Died at the Hands of Security Agents)، ديلي مونيتور (Daily Monitor)، 8 آب/أغسطس، 2020.

11 المرجع نفسه.

12 مونيتور تيم (Monitor Team)، "أوغندا: وحدات الدفاع المحلية في موقف مُحرج بسبب انتهاكات الحقوق" Uganda: LDUs on the Spot over Rights Abuses، (AllAfrica)، 11 أيار/مايو، 2020.

13 "أحد عناصر وحدات الدفاع المحلية محكوم بالسجن المؤبد بتهمة القتل" LDU Personnel to Spend Rest of His Life in Prison for Murder، ديلي مونيتور (Daily Monitor)، 7 تمّوز/يوليو، 2020.

14 "قوّة الدفاع الشعبية الأوغندية تستدعي وحدات الدفاع المحلية لتدريب تشيبي" (UPDF Recalls LDUs for Fresh Training)، ديلي مونيتور (Daily Monitor)، 16 تمّوز/يوليو، 2020.

منذ تجنيد أعضاء وحدات الدفاع المحليّة، باتوا يمثلون ميليشيا مسلحة تعمل تحت تصرّف حزب حركة المقاومة الوطنية الحاكم الذي يستفيد منهم لإنفاذ القانون ولقمع المعارضة في آنٍ معاً. إلا أنّ استخدام الجماعات شبه العسكرية في أوغندا لا يرتبط بحفظ الأمن وتطبيق القانون بقدر ما يتعلّق بحماية مصالح النظام. أجرى أحد الباحثين دراسةً توثيقيةً موسّعةً شرح فيها كيف كان لأجهزة الدولة المعنوية بمنع ارتكاب الجرائم دوراً أساسياً في الجهود الرامية إلى «تزيوير الانتخابات، وتهريب الناخبين، و[ضمان] أصوات كثيرة لصالح حزب حركة المقاومة الوطنية الحاكم»¹⁵ وقامت وحدات الدفاع المحليّة بمهاجمة الأحزاب السياسية المعارضة في الفترة التي سبقت الانتخابات العامّة في 14 كانون الثاني/يناير 2021. ومع إعادة إحياء وحدات الدفاع المحليّة ودمجها في القوّات المسلحة النظامية، يُعتقَد أنّها استُخدِمت للغرض نفسه كما حصل في السابق.

لبنان

مع بدء تفشّي جائحة كوفيد-19، أعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارئ الوطنية، فارضةً الإغلاق التامّ رسمياً في البلد بأكمله. فمنعت السلطات كلّ أنواع التجمّعات، بما في ذلك حفلات الزفاف والجنّازات. واعتمدت على جميع القوى الأمنية في الدولة، بما فيها الجيش، للحدّ من انتشار الفيروس.

وساهمت الجائحة في دفع الهياكل الاقتصادية الهشّة أساساً في لبنان إلى حافة الانهيار التامّ. فالصعوبات الاقتصادية المتراكمة لعدّة أشهر، ومشاكل القطاع المصرفي، وانهيار العملة اللبنانية، وفشل الحكومة المستمرّ في توفير الخدمات الاجتماعية، كلّ هذه العوامل أدت إلى احتجاجات حاشدة كانت قد بدأت حتّى قبل تفشّي جائحة كوفيد-19. وتعرّض المواطنون اللبنانيون من مختلف الطبقات الاجتماعية، وبينهم العمّال والطلّاب، إلى خطر الإصابة بالفيروس للمطالبة بالتغيير والمحاسبة.

وفي ظلّ التهديد الذي شكّله الفيروس، انخفضَ حتمًا عددُ المحتجّين. فخيّام المتظاهرين التي نُصبت في الساحات العامّة اختفت تدريجياً في جميع المناطق، ومع ازدياد معدّل الإصابة، فرغت الشوارع من الناس. وفي حين كان العالم يحارب الجائحة ويدرس طبيعتها وعواقبها على المدى البعيد، اعتبرت الحكومة اللبنانية فرصةً لإحكام قبضتها على السلطة وقمع المتظاهرين.

فعمدّت الأجهزة الأمنية إلى إخراج المتظاهرين بالقوّة من شوارع بيروت ومدينة طرابلس الشمالية، واعتقلت كلّ من قاومها. وتمّ رفع حواجز الطرق التي أقامها المتظاهرون واستبدالها بنقاط التفتيش الأمنية. وفي إطار مكافحة انتشار فيروس كوفيد-19، فُيمتّ الحرّيات من خلال فرض حظر التجوّل والقيود الأخرى، من دون الاستجابة إلى أيّ من مطالب المتظاهرين المشروعة.

وأصبحت أولويات الحكومة أكثر وضوحاً لأنّها رفضت في البداية اتّخاذ تدابير ضرورية أخرى لمنع انتشار الجائحة، مثل تعليق الرحلات الجوية وإخضاع المسافرين للحجر الصحيّ الإلزامي. ومع الجهود السطحية التي بذلتها الدولة اللبنانية لمكافحة فيروس كوفيد-19، استثمرت معظم مواردها لاستعادة قبضتها القويّة على المجتمع المدني.

وفي خضمّ الجائحة، اهتزت بيروت على وقع انفجارٍ كبيرٍ دمّرَ الجزء الأكبر من المرفأ، ما شكّل تهديدات خطيرة لعشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية الآتية عبر هذا المرفأ.¹⁶ وبعد شهر واحد، ارتفعت نسبة الإصابة بفيروس كوفيد-19 بمعدّل 220 في المئة. وتمّ تسجيل أكثر من 500 إصابة جديدة يومياً طوال فترة معيّنة.¹⁷

15 راجع: ربيكا تابسكوت، «حيث لا تُعتزّ الأعمال الوحشية وحشية: أجهزة منع ارتكاب الجرائم والانتخابات الأوغندية لعام 2016» (Journal of Eastern African Studies) 10، العدد 4 (2016): 693-712.

16 جمعية عمل تنموي بلا حدود/نبعة، «اللاجئون السوريون - انفجار بيروت وكوفيد-19» (Syrian Refugee—Beirut Explosion and COVID-19)، المشروع رقم 48459: لبنان، غلوبال غيفينغ (Global Giving)، www.globalgiving.org/projects/syrian-refugee-beirut-explosion-and-covid-19/.

17 لجنة الإنقاذ الدولية، «ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كوفيد-19 بنسبة 220% بعد شهر على وقوع انفجار بيروت» (COVID-19 Cases Increase 220% in Month Since Beirut Explosion)، 1 أيلول/سبتمبر، 2020.

أدت الجائحة حتماً إلى تفاقم الهشاشة في البلد، وكشفت أوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة مسبقاً، وفرضت ضغوطاً إضافية على الخدمات الاجتماعية. فأكثر من 1.5 مليون شخص من اللاجئين والعمّال المهاجرين والعمّال غير النظاميين يُكافحون من أجل العيش.¹⁸ وفرضت عشرات البلديات قيوداً غير مسبوقه على اللاجئين السوريين الذين يعتمدون على العمل اليومي غير الرسمي والمدفوع بأجر منخفض لإطعام عائلاتهم. كذلك، نفذ الجيش حملات لتوزيع المواد الغذائية على الناس في بعض المناطق، مع الإشارة إلى أنه قد كُلف بإجراء دوريات وإقامة حواجز أمنية. وعززت هذه المشاهد ثقافةً ليست بغريبة عن لبنان، وهي ثقافة "الحكم العسكري" التي تمنح الجيش والقوى الأمنية صلاحيات واسعة.

كينيا

على عكس البلدان الأخرى، لم يكن لدى السلطات الكينية ميليشيات وقوات أمنية غير تقليدية لفرض تدابير الاحتواء لمنع انتشار فيروس كوفيد-19. بدلاً من ذلك، طبّق جهاز الشرطة النظامية تدابير الاحتواء، وارتكبت في هذا الإطار انتهاكات واسعة النطاق نالت من حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما ركزت القوى الأمنية الكينية المنبثقة عن جهاز الشرطة الوطنية على التوجّه إلى الأفراد من المواطنين بدلاً من حتّ المجتمعات المحلية على مكافحة الفيروس.

وأعلنت كينيا أوّل حظر تجوّل من غروب الشمس حتّى شروقها (أي من الساعة 7 مساءً حتّى الساعة 6 صباحاً) في 25 آذار/مارس، 2020، عندما كانت البلاد قد سجّلت 50 إصابة مؤكّدة فقط بفيروس كوفيد-19. والجدير بالذكر أنّ البلد لم يكن قد بدأ بعد بإجراء الفحوصات الجماعية، وبالتالي من المُحتمل أن يكون العدد الحقيقي أكبر من العدد المُعلن. غير أنّ الناس اعتبروا الأسابيع التسعة الأولى من حظر التجوّل الليلي بمثابة كابوس بسبب ما لجأت إليه الشرطة من أساليب وحشية وإفراط في استخدام القوة. وأفادت التقارير بأنّ هذه التجاوزات أسفرت عن مقتل ما لا يقلّ عن 15 شخصاً خلال تلك الفترة.¹⁹ وفي الليلة الأولى من تطبيق حظر التجوّل، تعرّض فتى يبلغ من العمر 18 عاماً للضرب حتّى الموت على أيدي عنصرين من الشرطة.²⁰ كذلك، أفادت التقارير بأنّ ستّة أشخاص على الأقلّ لاقوا حتفهم على أيدي عناصر الشرطة في الأيام الـ10 الأولى من فرض حظر التجوّل.²¹

واصلت الشرطة الكينية تطبيق تدابير متطرّفة لتنفيذ القيود المتعلقة بمكافحة انتشار فيروس كوفيد-19، بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع ضدّ الأشخاص في طريق عودتهم إلى المنزل بعد العمل. وفي مدينة مومباسا الساحلية في كينيا، أفادت التقارير بأنّ الشرطة ألقت قنابل مسيلة للدموع على الركاب المنتظرين في الطابور للصعود إلى العبّارة، وهي وسيلة النقل الوحيدة من وإلى البرّ الرئيسي، وذلك في اليوم الأوّل من حظر التجوّل الأوّل.²² وأمرت الشرطة الركاب بالاستلقاء على الأرض، ما تسبّب بالتدافع بينهم، خلافاً لتوجيهات الحكومة التي هدفت إلى ضمان تنفيذ قواعد التباعد الاجتماعي، فأدى ذلك في الواقع إلى تسريع احتمال انتشار الفيروس.²³ كانت عدوانية عناصر الشرطة مستشرية، ويعتقد الكثيرون أنّ عدد الانتهاكات والوفيات كان أكبر بكثير إنّما لم يُعلن عنه في مجتمعات محلية كثيرة، ولا سيّما في المناطق الريفية.²⁴ كذلك، اتّهمت القوى الأمنية بارتكاب "عمليات إطلاق نار عشوائية، ومضايقات، وتجاوزات، وسرقات، وتصرفات غير إنسانية، واعتداءات جنسية".²⁵

18 جمعية عمل تنموي بلا حدود/نيجعة، "اللاجئ السوري" Syrian Refugee.

19 اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، "بيان صحفي: صون كرامة الإنسان وحقوق الإنسان في ظلّ مكافحة فيروس كوفيد-19".

20 راجع: رانيل أومبيور، "اتهام الشرطة الكينية بالقتل واستخدام القوة المفرطة أثناء تطبيق حظر التجوّل للحدّ من انتشار فيروس كوفيد-19" 23 نيسان/أبريل، 2020.

21 المرجع نفسه، "Kenyan Police Accused of Killings, Excessive Force While Enforcing COVID-19 Curfew"، VOA، أبريل، 2020.

22 أوتسيينو ناموايا، "انتهاكات الشرطة الكينية قد تُفوّض محاربة فيروس كورونا: ينبغي على السلطات التحقيق في الادّعاءات المتعلقة

بالانتهاكات والاستخدام المفرط للقوة" (Investigate Claims of Excessive Force, Abuse)، Kenya Police Abuses Could Undermine Coronavirus Fight: Authorities Should، 31 آذار/مارس، 2020.

23 المرجع نفسه.

24 راجع: أومبيور، "اتهام الشرطة الكينية بالقتل" Kenyan Police Accused of Killings.

25 جون-الآن نامو وتيس رايلي، "تسعة أسابيع من إراقة الدماء: سقوط 15 قتيلاً ضحايا الإجراءات الوحشية لتطبيق حظر التجوّل في كينيا منعا لانتشار فيروس كوفيد-19" (Nine Weeks of Bloodshed: How Brutal Policing of Kenya's Covid Curfew Left 15 Dead)، ذا غارديان (The Guardian)، 23 تشرين الأول/أكتوبر، 2020.

ينصّ الدستور الكيني الصادر في العام 2010 على أنّ إصلاح نظام الشرطة هو أولوية من أجل إنشاء مؤسسات شرطية تُؤكّل إليها مهمة حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين. وفي العام 2012، بدأت اللجنة المعنية بجهاز الشرطة الوطنية الكينية عملية تدقيق، وهي عبارة عن آلية مساءلة جديرة بالثناء تهدف إلى وضع حدّ لعناصر الشرطة الفاسدين والمسيئين الذين لا يصلحون للاستمرار في الخدمة كشرطيين. وفقاً للجنة تقصي الحقائق والعدل والمصالحة، لطالما ارتبطت الشرطة الكينية بانتهاكات حقوق الإنسان قبل فترة طويلة من حصول البلد على استقلاله في العام 1963، ولا تزال حتى اليوم. لذلك، تمّت الإشادة بهذا التدبير وهذه الخطوة لتحويل مفهوم الشرطة من مبدأ القوّة إلى مبدأ الخدمة. فقد دفع الكينيون غالباً ثمن الإخفاقات السابقة في التدقيق بأعمال الشرطة، بما في ذلك "الافتقار إلى موظّفين يتمّ تعيينهم على أساس تنافسي، [و] عدم القدرة على التدقيق مع كبار ضباط الشرطة المتورّطين في الكسب غير المشروع وانتهاكات أخرى"²⁶. ومن بين أمور أخرى، «عجزت الشرطة عن منع أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في 2007-2008 واحتوائها والسيطرة عليها، وانخرط بعض عناصر الشرطة بشكل ناشط في انتهاك حقوق الإنسان»²⁷. إضافة إلى ذلك، أظهرت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى اعتماد آلية تهدف إلى محاسبة عناصر الشرطة بصورة مستمرة، بما في ذلك من خلال عملية تدقيق موثوقة مقرونة بتدريب مكثّف لكادر الخدمة. وتجدر الإشارة إلى إنّ الوحشية التي تعتمدها الشرطة ليست غير قانونية فحسب كما سبقت الإشارة، بل تُفوّض أيضاً الجهود المبذولة لمكافحة الفيروس، ما يؤدي إلى إضعاف ثقة الكينيين بالسلطات وسياساتها العامة، بما فيها تلك الرامية إلى التصدي للجائحة.

كولومبيا

أدت جائحة كوفيد-19 وإدارة الحكومة للأزمة إلى تفاقم المشاكل الهيكلية في كولومبيا، على غرار التوزيع غير العادل للثروات، وعدم الوصول إلى الخدمات العامة والاستحقاقات، والفقر والإقصاء وغيرها من المآزق. وحتى قبل الجائحة، في العام 2019، نزل آلاف الكولومبيين إلى الشوارع، وفي طليعتهم الشباب، احتجاجاً على تدهور الوضع الاقتصادي والبطالة وقلة الفرص. ولكن، توقّعت هذه الاحتجاجات بسبب الجائحة على إثر التدابير المشدّدة التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الوباء.

كشفت الدائرة الوطنية الإدارية الكولومبية للإحصاءات، في آخر تقرير لها، عن أنّ عدد الأشخاص الذين يُعانون من الفقر قد ارتفع من 17.4 إلى 21.2 مليون في العام 2020، كما أنّ 42.5 في المئة من السكّان يعيشون في ظروف غير مستقرّة²⁸. أدى هذا الوضع إلى موجة جديدة من الاضطراب الاجتماعي الذي بدأ في 28 نيسان/أبريل 2021 واستمرّ لأكثر من شهرين²⁹. جاء ردّ الحكومة قاسياً، واتّسم بمحاولات هدفها وسم الاحتجاجات والاستخدام المفرط للقوّة من أجل قمعها. وفي الفترة الممتدّة بين 28 نيسان/أبريل 2021 وحزيران/يونيو 2021، أفادت منظمات اجتماعية بأنّ القوى الأمنية مسؤولة عن 44 جريمة قتل و4687 حالة عنف، مع 29 جريمة قتل قيد التحقيق³⁰. كذلك، أفادت هذه المنظمات أنّه في غضون 13 يوماً فقط، استجابت آلية البحث العاجل لـ168 حالة لأشخاص فقدوا في سياق الإضراب الوطني،³¹ وغرّ على

26 كريستوفر غيتاري ندونغو، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "الفشل في الإصلاح: مقالة نقدية حول التدقيق في الشرطة في كينيا" Failure to Reform: A Critique of Police Vetting in Kenya (تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، 1-2.

27 منظمة العفو الدولية، "إصلاح الشرطة في كينيا: غيض من فيض" (Police Reform in Kenya: A Drop in the Ocean) (2013)، 7. راجع: "معلومات عن الفقر النقدي الوطني 2020" Information on national monetary poverty 2020

(تمّ تحديثها في 29 نيسان/أبريل، 2021). الدائرة الوطنية الإدارية الكولومبية للإحصاءات، تاريخ مراجعة المصدر: 21 تموز/يوليو، 2021، من: www.dane.gov.co/index.php/estadisticas-por-tema/pobreza-y-condiciones-de-vida/pobreza-monetaria.

29 منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نشأت عدّة موجات من الاضطراب الاجتماعي. تُعزى المطالب الواسعة للمتظاهرين إلى المشاكل الهيكلية المذكورة آنفاً، إلى جانب القضايا الأخرى المرتبطة بالسياق الكولومبي، مثل عدم الامتثال لاتفاقات السلام والقتل المنهجي للزعماء الاجتماعيين والمقاتلين السابقين في القوّة المسلّحة الثورية الكولومبية.

30 منظمة Temblores غير الحكومية، "بيان للجمهور والمجتمع الدولي حول أعمال العنف التي ارتكبتها القوّة الأمنية في كولومبيا في سياق احتجاجات الإضراب الوطني" Statement to the Public and the International Community on Acts of Violence Committed by the Security Forces in Colombia in the Context of the Protests of the National Strike (28 حزيران/يونيو، 2021، متوفّر على الموقع التالي: www.temblores.org/comunicados.

31 Human Rights Everywhere، فريق الاختفاء القسري، "عودة الموقوفين والمخفيين في كولومبيا: الخارطة المستحيلة للإخفاء القسري خلال الإضراب الوطني 2021" The Return of the Detained and Disappeared in Colombia: The Impossible Mapping of "Enforced Disappearance During the National Strike 2021"

متوفّر عبر الموقع التالي: <https://co.boell.org/es/2021/06/25/el-regreso-de-los-detenidos-desaparecidos-en-colombia>.

خمسة قتلى على الأقل.³² ونظرًا لهذا التدهور الكبير في وضع حقوق الإنسان في البلد، أجرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان زيارة خاصة إلى كولومبيا وأصدرت تقريرًا يوضح بالتفصيل الانتهاكات التي ارتكبت خلال الإضراب الوطني. كما أعلنت اللجنة عن إطلاق آلية مراقبة خاصة لمعالجة الوضع.³³

في موازاة ذلك، عند تفشي الجائحة حول العالم، استعادت الجماعات المسلحة في عدّة مناطق سيطرتها من أجل منع انتشار الفيروس. ففي 11 ولاية على الأقل من ولايات كولومبيا التي يبلغ عددها 32 ولاية، أعلنت الجماعات المسلحة عن قواعد تقييدية لمنع انتشار فيروس كوفيد-19.³⁴

فرضت هذه الجماعات المسلحة حظر تجول وإغلاقًا تامًا، واستخدمت تدابير خارج نطاق القانون لفرض قواعدها الخاصة، مثل مهاجمة الناس والتهديد باستخدام القوة الفتاكة في حال لم يخضعوا للقواعد. وأفادت التقارير بأنّ الجماعات المسلحة استخدمت العنف في خمسة من تلك المناطق على الأقل لإجبار السكان على الامتثال للأوامر.³⁵ فمن خلال النشرات الإعلانية و عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل واتساب (WhatsApp)، أعلنت الجماعات المسلحة عن تدابير تشمل حظر التجول، والإغلاق التام، ومنع الغرباء من الدخول إلى المجتمعات المحلية، وتقييد التنقل، وحتى الحد من رحلات القوارب في المناطق الساحلية. كذلك، تمّ إيقاف المواصلات بين القرى.

في مدينة توماكو الساحلية المطلّة على المحيط الهادئ والمعروفة بفقرها وانتشار العنف فيها، منعت الجماعات المسلحة السكان من الصيد، علماً أنّ معظم المقيمين في تلك المدينة يعتمدون على صيد الأسماك لكسب معيشتهم، وبالتالي فإنّ هذا التدبير يعني عملياً الحد من مصدر رزقهم. ومُنِع الباعة أيضاً من البيع في شوارع توماكو.³⁶

وذكر أنّ الأفراد الذين يُشتبه بإصابتهم بفيروس كوفيد-19 أُجبروا على مغادرة المنطقة تحت تهديد الموت.³⁷ وفي 26 نيسان/أبريل 2020، تُوفي ثلاثة مدنيين وأصيب أربعة آخرون على أيدي جماعات مسلحة في ولاية كاوكا الجنوبية الغربية.³⁸ وفي 8 حزيران/يونيو، قامت عصابات مسلحة في بلدة بوتومايو في سان ميغيل بقتل زعيم محلي تجرأ على رفع شكوى إلى السلطات الحكومية بشأن التدابير الوحشية المُعتَمَدة.³⁹

وبعد أكثر من خمسة عقود من القتال، وقّعت الحكومة الكولومبية وتمرّدو القوّات المسلحة الثورية الكولومبية على اتفاق سلام تاريخي في 24 آب/أغسطس 2016 لإنهاء النزاع القائم.⁴⁰ وتمّ التوقيع على معاهدة سلام منقّحة بعد بضعة أشهر، ثمّ وافق عليها البرلمان. استطاعت القوّات المسلحة الثورية الكولومبية أن تستولي على العديد من الأراضي خلال فترة القتال التي استمرّت لعقود. وعلى الرغم من السلام الصعب المنال والتوتر البارز بين فترة وأخرى الذي رافق عملية السلام، كان من المفترض أن تُثبّت الحكومة وجودها في المناطق التي تُسيطر عليها القوّات المسلحة الثورية الكولومبية. ولكنّ عملية تثبيت الوجود الحكومي لضمان الحماية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في المجتمعات المتضرّرة بدت بطيئة.

32 تُشير لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى هذه الحوادث في قسم الملاحظات والتوصيات في التقرير الذي عرضه الفريق العامل المعني بالأخفاء القسري خلال زيارة العمل التي أجرتها اللجنة في حزيران/يونيو 2021.

33 لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، "ملاحظات وتوصيات عقب زيارة عمل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى كولومبيا في 10-8 حزيران/يونيو، 2021" Observations and Recommendations Following the Working Visit of the Inter-American Commission on Human Rights to Colombia on June 8-10, 2021

متوفّر عبر الرابط التالي: www.oas.org/es/cidh/informes/pdfs/ObservacionesVisita_CIDH_Colombia_SPA.pdf.

34 الولايات هي أروكا، بوليفار، كاكيتا، كاوكا، تشوكو، كوردوبا، غوافياري، هويلا، نارينيو، نورتي دي سانتاندير، وبوتومايو.

35 هيومن رايتس ووتش، "كولومبيا: تدابير وحشية تعتمدها الجماعات المسلحة للتصدي لفيروس كوفيد-19 قتل وتهديد وسيطرة اجتماعية"

Colombia: Armed Groups' Brutal Covid-19 Measures—Killings, Threats, and Social Control، 15 تموز/يوليو، 2020.

36 راجع: جو باركين دانيلز، "الكار ثلاث الكولومبية تقتل كل من لا يمتثل للإغلاق التام في ظل تفشي فيروس كوفيد-19"

(Colombian Cartels Killing Those Who Don't Obey Their Covid-19 Lockdowns)، ذا غارديان (The Guardian)، 15 تموز/

يوليو، 2020.

37 المرجع نفسه.

38 ينتمي أعضاء الجماعة المسلحة إلى القوّات المتنفّذة التابعة لخايمي مارتنيز التي أنشئت خلال تسريح القوّات المسلحة الثورية الكولومبية في العام 2016.

39 راجع: دانيلز، "الكار ثلاث الكولومبية تقتل كل من لا يمتثل" (Colombian Cartels Killing Those Who Don't Obey).

40 اندلع النزاع الكولومبي في 27 أيار/مايو من العام 1964. راجع: جايمز بارغنت، "القوّات المسلحة الثورية الكولومبية بين 1964 و2002: من تمرّد عشوائي إلى آلة عسكرية" (The FARC 1964-2002: From Ragged Rebellion to Military Machine)، إنسايت كرايم

(Insight Crime)، 26 أيار/مايو، 2014.

ويعود السبب وراء ممارسة السيطرة الاجتماعية المسيئة من قِبَل الجماعات المسلحة إلى فشل الحكومة في تثبيت وجودها في هذه المناطق، ولا سيّما في المجتمعات النائية التي تسيطر عليها القوات المسلحة الثورية الكولومبية والكارتلات في جميع أنحاء البلد.⁴¹ ومع ذلك، فإنّ الحكومة الكولومبية ملزمة بموجب القانون الوطني والدولي بحماية مواطنيها، ومنهم الفئات المستضعفة التي تعيش خلف الحدود المرسومة من قِبَل القوات المسلحة الثورية الكولومبية أو في المجتمعات التي تُسيطر عليها الكارتلات، والتي ما زالت تُعاني بسبب الجماعات المسلحة.

الخلاصة

إنّ التركيز على حقوق الإنسان عند وضع خطط الاستجابة للجائحة العالمية يُساعد على تحديد نقاط الضعف على الصعيد الاجتماعي وتقديم الدعم لجميع الأشخاص، ولا سيّما الذين يُعانون تحت وطأة التفاوتات الهيكلية. ولكن، في العديد من البلدان حيث تنهوى الهياكل المؤسسية والاجتماعية بسبب موروثات التمييز والتهميش والعنف المنتشر، أدّت التدابير التقييدية لمكافحة الفيروس إلى مزيد من الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان. فالتدابير التي طبقتها البلدان الأربعة المشمولة في هذه الدراسة، والانتهاكات التي ارتكبتها السلطات خلال الاستجابة لجائحة كوفيد-19، تُعتبر من علامات وجود تحديات هيكلية أوسع نطاقاً تُقوّض احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في هذه المجتمعات وفي دول أخرى كثيرة حول العالم، وبخاصة في الدول الهشة. لجأت القوى الأمنية إلى محاربة الأشخاص وقمعهم بدلاً من محاربة الفيروس الفتاك، وذلك لأنّها لم تستطع الإقلاع عن الأعراف المتمثلة بعدم احترام حقوق الإنسان والقيّم الإنسانية. فلم تفهم أنّ "التهديد الحقيقي هو الفيروس، وليس الناس".⁴² وكان من المُحتم أن يتعرّض الفقراء للضرر الأكبر جرّاء التفاوتات الهيكلية، إذ يتعيّن عليهم تأمين معيشتهم اليومية. وإنّ كانّ الفيروس لا يُميّز ضدّ الجماعات أو الأفراد، إلّا أنّ تأثيره اختلف بين بلد وآخر وبين مجتمع وآخر، بحسب الهياكل الأساسية التي يحظى بها كلّ بلد وكلّ مجتمع، وبحسب ثقافة احترام حقوق الإنسان فيه.

يجب على الدول التأكّد من أنّ التدابير التي تتخذها لوقف انتشار الفيروس، ولا سيّما خلال فترات الطوارئ، تحمي الأشخاص بدلاً من أن تُعرّضهم للصدمات والإساءة. فالاستجابات الأمنية القاسية لا تؤديّ إلّا إلى تقويض الاستجابة الصحيّة الطارئة، ويمكن أن تتسبّب بتفاقم حدّة التوتّرات في المجتمعات.

ارتكبت القوى الشرطية الشرعية عدداً كبيراً من الإساءات، إنّما هناك اتجاه متزايد، يدفع إلى استخدام القوات شبه العسكرية وغيرها من القوات غير الشرعية أو مجموعات الرقابة غير الرسمية المؤلّفة من المواطنين لمراقبة تطبيق تدابير الطوارئ، ولا سيّما في أوغندا. وفي بلدان أخرى مثل كولومبيا، استخدمت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة سلطتها وفرضت سيطرتها على الأراضي لإنفاذ تدابير الطوارئ.

عند التخطيط للاستجابة لحالة طوارئ صحيّة بحجم فيروس كورونا المستجدّ، من المهمّ جدّاً أن تتمحور كلّ الجهود حول حقوق الإنسان وكرامته. ويتطلّب هذا الأمر الاستناد إلى مبدأ المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان عدم التمييز ضدّ فئات معيّنة من المجتمعات، وتعزيز مشاركتها. فمن خلال هذه الطريقة في التخطيط للاستجابة، تُبنى الثقة بين المجتمعات والدولة، وتُصان حقوق الإنسان، حتّى أنّها قد تدفع المواطنين إلى تبني العملية، وهو عامل أساسي للتغلب على الجائحة.

41 المرجع نفسه.

42 الأمم المتّحدة، "جميعنا في قارب واحد: حقوق الإنسان في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها" (نيسان/أبريل 2020)، 15.

